# نشرة صندوق النقد الدولي

حتى تتحقق الفعالية للصندوق، يجب أن يُنظر إليه باعتباره ممثلا لمصالح جميع بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٧ بلدا (الصورة: صندوق النقد الدولي)

**إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق**

## تحقيق إنجاز مهم نحو تعزيز شرعية الصندوق

**نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية**

**٣ مارس ٢٠١١**

- مجموعة الإصلاحات المعنية بنظام تمثيل البلدان في الصندوق، والمتفق عليها في ٢٠٠٨، تدخل حيز التنفيذ
- وتؤدي إلى تعزيز تأثير بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية
- وتمهِّد السبيل للموافقة على مجموعة إصلاحات عام ٢٠١٠

**دخلت حيز التنفيذ مؤخرا مجموعة من الإصلاحات التي سبق الموافقة عليها في ٢٠٠٨ لتعزيز تمثيل الاقتصادات الديناميكية في صندوق النقد الدولي. وتقضي هذه الإصلاحات بزيادة حصص العضوية لعدد ٥٤ بلدا، مع حصول بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية بالدرجة الأولى على زيادات تمثل أكبر المكاسب في هذا الشأن، بحيث تشمل بلدانا تمتد من كوريا والهند وتركيا إلى البرازيل والمكسيك. وسوف تعزز هذه الإصلاحات كذلك من تأثير البلدان منخفضة الدخل في عملية صنع القرار في الصندوق، بما في ذلك المجلس التنفيذي المؤلف من ٢٤ عضوا.**

بعد الدعوات التي وجهها السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، إلى البلدان الأعضاء للمصادقة رسميا على الاتفاق الذي حظي بتأييد محافظي الصندوق في إبريل ٢٠٠٨، تم التوقيع مؤخرا على مجموعة الإصلاحات وتحويلها إلى قانون في ١١٧ بلدا عضوا، تمثل ٨٥,٠٤% من مجموع القوة التصويتية في الصندوق. وبهذه النتيجة تحصل مجموعة الإصلاحات على تأييد يتجاوز أغلبية ٨٥% من مجموع الأصوات وموافقة ١١٣ بلدا عضوا على الأقل، وهو ما يلزم للموافقة على مثل هذه الإصلاحات.

وفي تصريح للسيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، قال: "إنني أشيد ببلداننا الأعضاء لاتخاها الإجراءات اللازمة للمصادقة على مجموعة الإصلاحات المعتمدة في عام ٢٠٠٨." وأضاف: "إن تنفيذ هذه الإصلاحات هو انعكاس لالتزام الأعضاء بتعزيز فعالية الصندوق ومصداقيته ومشروعيته."

وكانت إصلاحات ٢٠٠٨ قد أعقبتها مجموعة من إصلاحات الحوكمة الإضافية التي وافقت عليها البلدان الأعضاء في ديسمبر ٢٠١٠، والتي ستؤدي بمجرد دخولها حيز التنفيذ إلى تحويل مجمع بنحو ٩% من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية. وسوف توفر الحماية أيضا لحصص أفقر البلدان الأعضاء في الصندوق وقوتها التصويتية.

وبمجرد تنفيذ مجموعتي الإصلاحات فإن مستوى التمثيل في الصندوق سيعبر بشكل أفضل عن الاقتصاد العالمي حسب هيئته في الوقت الراهن.

وقال ستراوس-كان: "معنى هذا أن أكبر عشرة مساهمين في الصندوق سيكونوا أكبر عشرة بلدان في العالم بالفعل، أي الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى، وبلدان مجموعة "بريك" الأربعة."

ويشير مصطلح مجموعة "بريك" إلى البرازيل وروسيا والهند والصين مجتمعة.

**الطريق إلى الإصلاح**

حتى تتحقق الفعالية والشرعية للصندوق، يجب أن يُنظر إليه باعتباره ممثلا لمصالح جميع بلدانه الأعضاء البالغ عددهم ١٨٧ بلدا. وقد جاءت مجموعة إصلاحات عام ٢٠٠٨، واتفاق عام ٢٠١٠ اللاحق، عقب مشاورات مكثفة شاركت فيها حكومات البلدان الأعضاء وأطراف معنية خارجية للتوصل إلى طريقة تتيح لبلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية مشاركة أكبر في إدارة الصندوق، الذي أنشئ في عام ١٩٤٤ لزيادة التعاون الاقتصادي العالمي.

وعلى خلاف الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يحصل كل بلد على صوت واحد، جاء تصميم عملية صنع القرار في الصندوق ليكون انعكاسا لمركز كل بلد عضو في الاقتصاد العالمي. والهدف من الإصلاحات الجارية هو تجسيد الدور الأكبر الذي أصبحت تؤديه بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

**اتفاق عام ٢٠٠٨**

ترجع الجهود الرامية إلى زيادة صوت وتمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في الصندوق إلى عام ٢٠٠٦، عندما أيد الأعضاء إعادة المواءمة بين أنصبة البلدان الأعضاء من الحصص والأصوات في الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي انعقدت في سنغافورة. وقد تمخضت هذه العملية عن اتفاق عام ٢٠٠٨، الذي يتألف من ثلاثة عناصر أساسية، هي:

• **إجراء زيادات مخصصة في حصص ٥٤ بلدا عضوا** بنحو ٢٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، تعادل ٣٠ مليار دولار أمريكي، إضافة إلى الزيادات المبدئية بقيمة ٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة سبق الموافقة عليها في ٢٠٠٦ لصالح الصين وكوريا والمكسيك وتركيا. وسوف تكون بلدان الأسواق الصاعدة هي المستفيد الرئيسي من هذا التحول المجمع لأنصبة الحصص والبالغ ٤,٩ نقطة مئوية. وعلى سبيل المثال سوف تزداد حصة كوريا بنسبة ١٠٦%؛ وسنغافورة بنسبة ٦٣%، وتركيا ٥١%، والصين ٥٠%، والهند ٤٠%، والبرازيل ٤٠%، والمكسيك ٤٠%.

• **زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف** مما يعزز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل في الصندوق. وقد جاء تصميم الأصوات الأساسية ليكون انعكاسا لمبدأ المساواة بين الدول ويتيح لأصغر البلدان الأعضاء في الصندوق – ومنها عدد كبير من البلدان منخفضة الدخل – صوتا أقوى في المداولات التي تجري في هذه المؤسسة. وقد اتفقت البلدان الأعضاء في الصندوق كذلك على المحافظة على نسبة الأصوات الأساسية في مجموع الأصوات مستقبلا، مما يحافظ على المكاسب المحققة في سياق هذه الإصلاحات ويحول دون حدوث تراجع في قيمة الأصوات الأساسية من خلال إجراء زيادات مستقبلية في أنصبة الحصص.

• **توخي المرونة فيما يتعلق بمقعدي البلدان الإفريقية في المجلس التنفيذي للصندوق بغية تحسين مستوى تمثيلهما،** وذلك بتعيين مدير تنفيذي مناوب ثان. فالمقعدان الممثلان لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء هما أكبر الدوائر الانتخابية في الصندوق على الإطلاق، وتأتي هذه الإصلاحات لتقر بضرورة تحسين مستوى تمثيل هذه المجموعة من البلدان وبالأعباء التي يتحملها مكتبي مديرَيْها التنفيذيين.

**تمهيد السبيل لاتفاق عام ٢٠١٠**

في أكتوبر ٢٠٠٩، قامت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات، بتأييد دعوة أطلقتها مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة لتحويل نسبة لا تقل عن ٥% من أنصبة الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية وذلك من البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل وباستخدام صيغة الحصص الحالية كأساس يقوم عليه العمل في هذا الخصوص. وإضافة إلى ذلك، تم التعهد بحماية الحصص التصويتية المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء.

وفي نوفمبر ٢٠١٠ ــ عقب مشاورات مكثفة شاركت فيها حكومات البلدان الأعضاء وأطراف معنية خارجية ــ اتفق المجلس التنفيذي على مضاعفة حصص العضوية وتحويل ما يزيد على ٦% من أنصبة الحصص إلى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية. ونتيجة لإعادة التوازن بين أنصبة الحصص، سوف تنضم الهند والبرازيل إلى الصين وروسيا ليصبحوا من البلدان الأعضاء صاحبة أكبر ١٠ حصص في الصندوق. وسوف تزداد أيضا حصص عضوية بلدان أخرى من مجموعة الأسواق الصاعدة.

وقد تسنى تحقيق هذا التحويل في الحصص أساسا عن طريق تخفيض أنصبة عدد من الاقتصادات المتقدمة والبلدان المنتجة للنفط.

وسوف تكفل مضاعفة الحصص الحفاظ على طابع الصندوق كمؤسسة قائمة على حصص العضوية. ويلبي هذا الاتفاق أيضا دعوة لجنة تسيير السياسات في الصندوق، وهي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، لحماية صوت البلدان الأعضاء الأكثر فقرا: ومن شأن إجراء توزيع مخصص للحصص لهذه المجموعة من البلدان أن يحافظ على حصصها التصويتية.

ويهدف الاتفاق أيضا إلى إعادة هيكلة المجلس التنفيذي للصندوق، مفسحا الطريق لزيادة تمثيل بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية والأسواق النامية في صنع قرارات الصندوق اليومية. وسوف يُلغى مقعدان من مقاعد البلدان الأوروبية المتقدمة في المجلس التنفيذي، كما سيصبح اختيار كل المديرين التنفيذيين بالانتخاب وليس بالتعيين كما هو الحال

بالنسبة لبعضهم في الوقت الراهن. وسوف تُجرى مراجعة كل ثمان سنوات لحجم المجلس التنفيذي، الذي سيظل بحجمه الحالي المؤلف من ٢٤ عضوا. ولكي تدخل هذه التغييرات حيز التنفيذ يتعين على الأعضاء قبول إجراء تعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق.

وإضافة إلى ذلك، سوف ينظر محافظي الصندوق في توخي مزيد من المرونة إزاء قيام الدوائر الانتخابية التي تضم بلدان متعددة بتعيين مدير تنفيذي مناوب ثان، ودمج مقعدي إفريقيا جنوب الصحراء، مع اتخاذ الخطوات التي تكفل بقاء القوة التصويتية في الصندوق كانعكاس للواقع الاقتصادي المتغير.

وقد صادق مجلس المحافظين، وهو أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي، على مجموعة الإصلاحات في الخامس عشر من ديسمبر ٢٠١٠.

**الخطوات القادمة**

وعقب موافقة مجلس المحافظين، ينبغي أن تعلن البلدان الأعضاء قبول زيادات الحصص المقترحة والتعديل المقترح في اتفاقية التأسيس، وهو ما يتطلب موافقة ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء في الصندوق والبالغ عددها ١٨٧ بلدا ممن تشكل أصواتهم ٨٥% على الأقل من مجموع القوة التصويتية.

وسوف تتطلب إجراءات القبول في كثير من الحالات موافقة برلمانية. وقد وافقت البلدان الأعضاء على بذل قصارى جهودها لاستكمال هذه الإجراءات مع حلول موعد انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك والصندوق في عام ٢٠١٢.

وقال ستراوس-كان: ""إن الخطوة القادمة على هذا المسار تتمثل في مصادقة الحكومات بسرعة على تعديل عام ٢٠١٠ بشأن إصلاح المجلس التنفيذي وتنفيذ الزيادات المقررة في الحصص لتحقيق الاتساق بين حجم التمثيل في الصندوق ومعطيات الواقع الاقتصادي العالمي." وأضاف: "إن هذه الخطوة تجسد أعمق إصلاح في نظام حوكمة الصندوق على مدار تاريخه الممتد منذ ٦٥ عاما، وهي أكبر تحويل لأدوات التأثير في صنع القرار لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية."

*يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي:* imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم *من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey